



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

دار الحديث
بمكة المكرمة

منظومة في الحكمة والمقول

لناظمها

المآثر آية الله الشيخ محمد حسين الاميناني التروبي

التروبي سنة ١٣٦١

طبعته على نفقة العلامة الشيخ نصر الله الخليلي

قدم لها وادخلها

الحجة الشيخ محمد رضا الظفر

مطبعة النجف

١٣٧٨ هـ

١٩٥٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحفة الحكيم

نویسنده:

محمد حسین غروی اصفهانی (کمپانی)

ناشر چاپی:

موسسه آل البيت عليهم السلام احیاء تراث

ناشر دیجیتال:

مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان

الفهرس

5	الفهرس
8	تحفة الحكيم
8	هوية الكتاب
8	اشارة
10	المقدمة
10	ترجمة المؤلف
17	مقدمة المؤلف
19	تعريف الوجود
21	اصالة الوجود - اشتراك الوجود
23	زيادة الوجود على الماهية - الواجب لا ماهية له - حقيقة الوجود تشكيكية واحدة
25	إثبات الوجود الذهني
29	المعقول الأول والثاني عند الحكيم والميزاني - تقسيم الوجود والعدم إلى المطلق والمقيد
31	الأحكام السلبية للوجود - نكث الوجود بالتشكيك وبالماهية
33	المعوم ليس بشيء
35	عدم التمايز في الأعدام - امتناع إعادة المعوم
37	دفع شبهة المعوم المطلق
39	مناط الصدق في القضايا
41	أقسام الجعل وما هو مجعول بذات
43	تقسيم الوجود إلى المحمولي وغيره
45	مواد القضايا وجهاتها - الجهات اعتبارية
47	أقسام الجهات - مباحث خاصة بالامكان
53	نفي الأولوية الذاتية والغيرية - الامكان الاستعدادي
55	(الحدوث والقدم)

57	مرجح حدوث العالم فيما لا يزال
59	أقسام السبق واللحوق - ملاك السبق بأقسامه
61	القوة والفعل وأقسامها
63	سبق القوة على الفعل وعدمه
65	(الماهية ولواحقها)
67	اعتبارات الماهية
69	بعض أحكام أجزاء الماهية
71	إن حقيقة النوع فصله الأخير - كيفية التركيب في الأجزاء الحدية - خواص الأجزاء
73	لزوم الحاجة بين أجزاء المركب - التشخيص
75	أنحاء التشخيص - الوحدة والكثرة
77	قسيم الوحدة
79	الاتحاد والهوية
81	تقسيم الحمل
83	تقسيم آخر للحمل - بعض أحكام الوحدة
85	تسيم
85	التقابل وأقسامه : تقابل السلب والايجاب
87	تقابل العدم والملكة
89	تقابل التضاييف - تقابل التضاد
91	تسيم
93	أقسام العلة الفاعلية
95	نحو فاعليته تعالى مجده
97	تمثيل لفاعلية النفس
99	البحث عن الغاية - دفع الشكوك عن الغاية
103	العلة الصورية - العلة المادية
107	الأحكام المشتركة بين العلل الأربع - بعض الأحكام المتعلقة بالعلة الجسمانية

109	الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول
113	تعريف الجوهر وأقسامه
115	تعريف العرض - الكمّ
117	الكيف
119	الكيفيات النفسانية
125	الكيفيات المحسوسة
131	الكيفيات الاستعدادية - الكيفيات المختصة بالكميات
133	الملك والجدة - الوضع
135	متى - الأين
137	في مقولتي الفعل والانفعال - الاضافة
140	إثبات واجب الوجود - توحده تعالى من حيث وجوب الوجود
142	توحده تعالى من حيث الصانعية
144	بساطته تعالى - تقسيم صفاته
146	إثبات الصفات الثبوتية - عينية الصفات الحقيقية
148	علمه تعالى بذاته
150	علمه تعالى بما سواه - علمه تعالى الفعلي بعد الأيجاد
152	مراتب علمه تعالى مجده - قدرته
154	إرادته تعالى شأنه
158	إنّه تعالى غاية الغايات
160	حياته - بصره وسمعته تعالى شأنه
162	كلامه تعالى شأنه
164	الفرق بين الكلام والكتاب
165	الخاتمة - استدراك
167	فهرس
171	درباره مركز

تحفة الحكيم

هوية الكتاب

المؤلف: الشيخ محمد حسين الإصفهاني الغروي

الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم

الطبعة: 0

الموضوع: الفلسفة والمنطق

تاريخ النشر: 0-هـ.ق

الصفحات: 88

ص: 1

إشارة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المؤلف

1361 - 1296

هو الشيخ محمد حسين ابن التاجر المعروف الحاج محمد حسن الاصفهاني الذي سكن الكاظمية المنتهى نسبه الى الحاج محمد اسماعيل الذي ارتحل من نخچوان الى اصفهان وسكن فيها.

ومن أجل هذا لقب شيخنا بالاصفهانى ، وإلا فهو نخچوانى الأصل.

ولقب شيخنا أيضاً بـ (الغوى) ، لأنّ الغرى مسقط رأسه (وكانت ولادته فيه أول محرم سنة 1296). ولأنه معهد دراسته

ترجمة المؤلف

ص: 3

ومهد نبوغه. وكان انتقاله ثانياً الى النجف الأشرف من الكاظمية في أول شبابه في أخريات العقد الثاني من عمره. وبقي فيها إلى أن وافاه الأجل في الخامس من شهر ذى الحجة سنة 1361.

فقد توفي وهو ابن خمس وستين سنة ، ودفن في الحجرة الملاصقة لمنارة الحرم العلوى الشمالية من الجانب الشمالى لها. وكان يوم وفاته يوماً مشهوداً في الغرى ، فأقيمت له عدة مجالس للفاتحة في كبريات مدارس النجف الدينية وجوامعها ، عدا المدن العراقية والىرانية.

وقد سبق أن ترجمت لأستاذنا العظيم فى مقدمة حاشيته القيمة على مكاسب الشيخ الأنصارى قدس سره ، حينما طبعت سنة 1363 أى بعد وفاته بسنتين. ونُشرت هذه الترجمة مرة أخرى - بعد اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها - فى مقدمة كتابه (الاجارة) المطبوع سنة 1375.

أما الآن - وقد طلب منى تقديم منظومته (تحفة الحكيم) هذه - فما أرانى بحاجة إلى تكرار ما كتبه عنه سابقاً، وقد أصبح فى متناول الجميع. وإنما المهم فى هذه المقدمة أن نتحدث عن نفس هذه

ص: 4

المنظومة الجلييلة ، وقد قلت عنها سابقاً في تلك المقدمة :

«وأعلى آثاره الفلسفية وأغلاها ارجوزته في الحكمة والمعقول (تحفة الحكيم) التي هي آية من آيات الفن ، مع اسلوبها العالى السهل الممتع. جمعت أصول هذا الفن وطرائف هذا العلم بتحقيق كشف النقاب عن أسراره وأزاح الستار عن شبهاته».

«وإن دلت على شىء، فانما تدل على أن ناظمها من أعظم فلاسفة الاسلام الذين لا يسمح بمثلهم الزمن إلا في فترات متباعدة ، لولا أن شيخنا غلب عليه الفقه والأصول وانقطع اليهما عن الظهور بالفلسفة».

واستشهدت بعد ذلك بعدة أبيات من الارجوزة للتدليل على براعتها الفنيّة. ثم قلت بالأخير :

«فتأمل في هذا البيان الجزل ، والاسلوب السهل ، والتعبير الرصين عن أدق معانى الفلسفة ، بغير تكلف ، وبلغة سليمة ناصعة. ومن أين متحت دلوك في هذا القلب تغترف الماء الزلال ، بل الدرّ الثمين. وما سقناه فانما هو غيض من فيض...».

وأعود الآن فأقول - بعد 14 عاماً ولا أزال على رأيي - : إن كان ما في هذه الارجوزة العلمية هو من النظم المختار البارع ،

ص: 5

فى سهولة عبارته وجزالة بيانه ، فى حدود ما يسعه نظم ارجوزة مقيدة بوزن وقافية ، مع مراعاة الاختصار والايجاز.

ومن النوادر جداً فى الارجيز أن تبلغ بهذه السهولة والجزالة. وإذا أردنا مقارنتها بمنظومة الحكيم المتأله الحاج هادى بن مهدي السبزواري المتوفى 1289، فانا نجد الفرق عظيماً جداً.

وأعتقد أن الذى دفعه الى نظمها هو تلافى ما فى ارجوزة السبزواري من ناحية الأداء والمادة العلمية ، لتحل محلها عند طلاب الفلسفة ، لأن فى منظومة السبزواري من الخلل فى الأداء وفى الألفاظ باختزالها واشتقاقاتها وتعقيدها الشئ الكثير الذى كاد أن يسقطها عن درجة الاعتبار والاستفادة.

وإذا قدر لارجوزة استاذنا أن تشرح شرحاً يليق بها ، فانها لا شك ستكون موضعاً للعناية بالدرس والتدريس ، لما يلاقيه طلاب الفلسفة من العناء المرهق فى تعقيد منظومة السبزواري وشرحها المزجى له ، ذلك الشرح الذى زادها تعقيداً وغموضاً لم نعهده لكتاب آخر ، لا فى الفلسفة ولا فى غيرها. وعلى الرغم من ذلك كله هو موضع اقبال الطلاب المبتدئين فى دراسة الفلسفة ، والسرّ

ص: 6

فيما أعتقد هو اختصاره وجمعه لأصول الفن وسلامة أكثر آرائه الفلسفية.

فلذلك أجد من الأجدر أن تشرح ارجوزة استاذنا شرحاً واضحاً مختصراً لتحلّ محلّ منظومة السبزواري. وقد علمنا أن الحكيم الجليل استاذ هذا الفن المرحوم ميرزا مهدي الاشتياني (المتوفى 1372) انبرى لشرحها، وهو موضع ثقة طلاب هذا الفن، ولكن الأجل لم يمهلّه لإكماله فقد انتهى به الى مبحث الوجود الذهني. ولم تمّ لكان له شأن كبير في دراسته.

وعسى أن يهيء الله تعالى من يتلافى هذا الأمر بعد نشر هذه المنظومة، ليقرب هذا الفن إلى الافهام، ويربح طلابه من العناء وقتل الوقت الثمين فيما لا جدوى فيه: من حلّ عبارة، أو توجيه تركيب، أو تخريج لفظة - كما صنع الحكيم السبزواري في شرح منظومته - بلا ضرورة لذلك، ولا فائدة، حتى الفائدة من ناحية لغوية. ولو سلمنا جدلاً أن هناك فائدة لغوية، فانما هي على كل حال استطراد غير مرغوب فيه، ثم هي - بعد ذلك - إقحام لفن أجنبي في فن دقيق يربك فيه تسلسل الفكرة وأداءها، وفهمها بالأخير.

ص: 7

وتقديم هذه المنظومة للنشر - الآن - هو باكورة العمل للاستفادة منها ، وأول خطوة لتهيئة شرح جدير بها. فاني لأرجو - إذ تصبح في متناول الجميع - أن يتسابق علماء هذا الفن الذين يعينهم أمر طلابه إلى شرحها شرحاً واضحاً سهلاً، فيمكث ما ينفع الناس في الأرض ويذهب الباقي جفاءً.

وقبل أن أختم كلمتي أجد من اللازم عليّ أن أعلن شكرى وتقديرى لأخى فى الله الصفى وزمىلى فى الدراسة أيام حضورنا على درس استاذنا العظيم فى اصول الفقه ، وهو الأخ العلامة الجليل الحاج الشيخ نصر الله الخلخالى . إذ تقدّم اليوم لنشر هذه المنظومة الثمينة. وليس شكرى له إلا بجانب الوفاء الصادق لاستاذه واخلاصه فى تقديره ، مع الرغبة المؤمنة فى نشر المعرفة.

وعسى أن أكون قد ساهمت معه فى هذه الخدمة بتقديم المنظومة وتحقيقها وتصحيحها. وفقنى الله تعالى وإياه لأداء الخدمة الصحيحة النافعة إنه أكرم مسؤل.

3 ذى القعدة سنة 1377

محمد رضا المظفر

ص: 8

بسم الله الرحمن الرحيم

يا مبدأ الكل اليك المنتهى

لك الجلال والجمال والبيها

يا مبدع العقول والأرواح

ومنشئ النفوس والأشباح

كلّ لسان الكلّ عن ثنائك

وضلّ في بيداء كبرياتك

أنت كما أثبتت يا ربّ على

نفسك لا أحصى ثناء لا ولا

صلّ على فاتح باب الرحمة

وخاتم الرسل نبيّ الأمة

معلّم الحكمة والكتاب

وقائد الخلق إلى الصواب

وآله الغرّ الولاة السادة

في ملكوت الغيب والشهادة

وبعد حمد الله حق حمده

يقول عبد الله وابن عبده

(محمد) هو (الحسين) النجفي

عامله الله بلطفه الخفيّ

فضيلة الحكمة في العلوم

تعرف من فضيلة المعلوم

مقدمة المؤلف

ص: 9

وكيف وهي عند أهل المعرفة

معرفة الواجب ذاتا وصفه

وصنعه من أمره وخلقه

وجمعه لكل بعد فرقه

وهذه منظومة فى الحكمة

حاوية اصولها المهمة

وانها لدى النفوس الملهمة

صحيفة من صحف مكرمه

وهو كتاب احكمت آياته

وفصلت بالحق بيناته

وفيه من لطائف المعارف

ما هو قرة لعين العارف

وكيف والمنعوت فيها الحق

والحق باتّباعه أحق!

وسمّتها ب (تحفة الحكيم)

معتصما بالواهب العليم

تعريف الوجود

الحدّ كالرسم لدى التحقيق

يوصف بالاسمى والحقيقى

ولا يقال فى جواب (الشارحه)

إلا حدود أو رسوم شارحه

وليس للوجود معنى ماهوى

وإنّ شرح اللفظ شأن اللغوى

فليس مفهوم الوجود يعرف

إلاّ بلفظ هو منه أعرف

وكنهه يعرف بالشهود

لا غير كالرسوم والحدود

بل تستحيل صورة علمية

فى النفس للهوية العينية

تعريف الوجود

ص: 10

اصالة الوجود

يختص بالوجود طرد العدم

إذ ما سواه عدم أو عدمى

وليست العلة للمعلول

مناط طرد العدم البديل

وهو مدار الوحدة المعتمره

فى الحمل بل كانت به المغايره

ومركز التوحيد ذاتا وصفه

وفعلا ايضا عند أهل المعرفة

وكونه مطابق العنوان

بالذات عين الكون فى الأعيان

وليس فى ثبوته لذاته

غناه عن جميع حيثياته

اشتراك الوجود

الحق أن صحه التقسيم

علامة الشركة فى المفهوم

ووحدة النقيض خير شاهد

فواحد أيضا نقيض الواحد

ولا يزول القطع بالوجود

بالشك فى ماهية الموجود

وليس ما فى الكون إلا آيه

والاتحاد مقتضى الحكايه

إذ لا تحاكي كثرة بالذات

عن واحد في الذات والصفات

وليس في الشركة من تشبيه

والظلّ لا يبلغ شأن ذيه

اصالة الوجود - اشتراك الوجود

ص: 11

زيادة الوجود على الماهية

لا ريب فى زيادة الوجود

معنى على ماهية الموجود

وإنّما الوحدة والعينية

فى الذهن والخارج فى الهويّه

لسلبه عنها بسلب ذاتى

ولا فتقاره إلى الاثبات

والسلب لا ينفى سوى العينية

لصحة السلب مع الجزئيه

ومورد البحث هى الشخصيه

فيبطل الشائع بالكليه

ولا تفكاكها لدى التعقل

عن الوجودين بلا تعمل

ثم اتحاد الكلّ ليس يعقل

إلا محالا وكذا التسلسل

الواجب لا ماهيّة له

ليس لذات الحق حدّ ماهوى

بل ذاته نفس وجوده القوىّ

والعرضى دائما معلّل

فيلزم الدور أو التسلسل

حقيقة الوجود تشكيكية واحدة

حقيقة الوجود حقا واحده

ووحدة المعنى عليها شاهده

وليست الوحدة ما هو به

جنسية نوعية صنفيه

زيادة الوجود على الماهية - الواجب لا ماهية له - حقيقة الوجود تشكيكية واحدة

ص: 12

وليست الوحدة أيضا بالعدد

بل هي ظلّ وحدة الحقّ الأحد

وهي على وحدتها بسيطه

لها مراتب بها محيطه

وما به التشكيك والشريك

عين الوجود ما له شريك

وقيل بل حقايق مغايره

ووحدة الكثير منه ظاهره

ومن يقول أنها ذات حصص

فليس بالمعنى الأعم بل أخص

لأنها في هذه الطريقة

تجليات نير الحقيقة

إثبات الوجود الذهني

للشيء نحوان من الظهور

فمنه عيني ومنه نوري

وليس للمحال والمعدوم

مطابق في خارج المفهوم

وهكذا عوارض الماهية

كالوحدة الصرفة والكلية

فالعلم بالكل وجود الكل

في النفس لكن بوجود ظلي

وليس الاعتبار بالمفهوم

فى الحكم ايجابا على المعدوم

بل اعتبار الفرض والتقدير

وأنه نحو من الحضور

وليس فيه وحدة الاثنى (1)

ولا قيامه بموضوعين

إثبات الوجود الذهنى

ص: 13

1-1. كما عن المدقق الطهرانى فى محجته.

فانه العارض للماهيه
وليس من عوارض الهويه
وليس يقتضى انحفاظ الذات
الجمع بين المتقابلات
اذ ماله تقابل بالذات
ما كان بالشائع لا بالذاتى
فالعلم بالجوهر كيف وعرض
والجوهر المعلوم كيف بالعرض
بل هو عقل عاقل معقول
وليس فى النفس له حلول
قيل (1) لا كيف على المرسوم
والعلم من مقولة المعلوم
وصحّ فى الاول دون الثانى
فانه مخالف البرهان
والانقلاب ليس بالسديد (2)
إلا على إصالة الوجود
لا يصحّ الالتزام بالشبح (3)
فانه إنكار ما قد اتّضح
والشبح اللازم للهويّه
فلم يكن مطابق الكيفيه
والفرق (4) بالقيام والحصول

-
- 1-1. كما عن المحقق الدواني.
 - 2-2. كما عن السيد السند.
 - 3-3. كما عن جماعة من الحكماء.
 - 4-4. كما عن القوشجي.

إذ ليس ما هناك موجودين

ولا اتحاد للمقولتين

وليس للحصول في المجرد

معنى سوى الحلول بالتجرد

المعقول الأول والثاني عند الحكيم والميزاني

ما كان في العين له عروض

فالصدق فيها لازم مفروض

وحيث لا عروض في التعقل

فذاك معقول بوصف الاول

وما له العروض في العقل أعم

من حيث صدقه وإن خص وعم

فكل معقول يسمى الثاني

بالصدق في العقل لدى الميزاني

وبالعروض فيه والتعميم

في صدقه الثاني لدى الحكيم

تقسيم الوجود والعدم إلى المطلق والمقيد

الحق أنّ مطلق الوجود

يوصف بالاطلاق والتقييد

والمطلق المحمول في القضية

على الوجود أو على الماهية

والعدم المطلق سلب المطلق

مضافا أو محضاً بقول مطلق

والربط فى الهلئة المركبه

مقيد حيث تكون موجبہ

وسلبه مقيد من العدم

لا ربط سلبه ولا المعنى الأعم

المعقول الأول والثانى عند الحكيم والميزانى - تقسيم الوجود والعدم إلى المطلق والمقيد

ص: 15

الأحكام السلبية للوجود

إنّ الوجود فى تطوّراته

أمر بسيط بتمام ذاته

فأنّه بمقتضى المقابله

مقابل للعدم البديل له

فليس ذاته عدا طرد العدم

فهى بسيطة على الوجه الأتم

من دون حاجة إلى مقوم

فى ذاته ولا إلى مقسم

للخلف فى الأول بالوجدان

والانقلاب بين فى الثانى

وحيثما يمتنع التحليل

فمطلق التركيب مستحيل

وكلّ ما يعرض للماهية

بالذات منفى عن الهويّة

تكثّر الوجود بالتشكيك وبالماهية

لا يتكثّر الوجود وحده

الأّ بما ليس ينافى الوحده

ففى الوجود كثرة نوريه

بالذات كالعوالم العقليه

فأنّها مراتب مشككه

فداتها فيما به مشتركه

وامتنع التشكيك فى المعانى

وليس فيه للوجود ثان

فانها بذاتها تختلف

وليس فيها ما به تأتلف

وكثرة أخرى له بالعرض

فانها كثرة أمر عرضى

الأحكام السلبية للوجود - تكثر الوجود بالتشكيك وبالماهية

ص: 16

ووحدة الحقيقة العينية

تجامع الكثرة فى الماهية

إذ ليس فى الوجود للماهية

لها مراتب بها محيطه

المعدوم ليس بشىء

بالذات لا ثبوت للماهية

وحيث لا ثبوت لا شئيه

بل الثبوت يتبع الهويّه

عينية تكون أو ذهنيه

وليس للعلم بها فى الأزل

شهادة لما يرى المعتزلى

إذ صفة العلم بها لا تقتضى

ثبوتها بالذات بل بالعرض

وأنها واجدة لذاتها

فى العقل كالأماكن من صفاتها

ولا ينافى الوصف بالضروره

فإنها ما دام بالضروره

وليس للمعدوم فى الإخبار

عنه سوى الفرض والاعتبار

والعقل قد قضى بنفى الواسطه

والشبهات كلها مغالطه

إذ الوجود نفسه الوجود

فهو بنفس ذاته موجود

وليس ما يعرضه الكليه

فى الذهن آبيا عن الشخصيه

وليس فى الجنس البسيط الخارجى

تقوم بنوعه فى الخارج

المعدوم ليس بشىء

ص: 17

عدم التمايز فى الأعدام
لا ريب فى وحدة مفهوم العدم
إلا إذا كان بغيره استتم
وليس للمفهوم من مصداق
له تمايز على الاطلاق
إذ يقتضى التميز التعينا
فالاتناهى فيه عاديينا
وحيث ليس ميزه معقولا
فليس علة ولا معلولا
امتناع إعادة المعدوم
وجود كل شىء الهويته
وهى مناط ذاته الشخصيه
فلا وجودان لذات واحده
ووحدة الذات عليه شاهده
ومنه لا تكرار فى التجلى
إذ التجلى بوجود فعلى
وليس للمعدوم ذات أبدا
والخلف من جواز عوده بدا
بل قيل فى رجوعه لأيسه
لزوم كون الشىء قبل نفسه
وجاز أن يوجد من كنم العدم

مماثل المعاد مثل ما انعدم

ورفع الامتياز وجه منعه

ووضعه مستلزم لرفعه

وعود شىء يقتضى عود العلل

على النظام فى الثوانى والأول

عدم التمايز فى الأعدام - امتناع إعادة المعدوم

ص: 18

وليس نشر البدن الرميم
وحشره إعادة المعدوم
ولا انعدام عند تلطيف البدن
بل عينه باق على وجه حسن
والنشآت كلها منازل
للفيض وهو للصعود نازل
مقتضى الخروج من حد إلى
حدّ هو البقاء عند العقلا
والامتناع لازم الهويّة
لا لازم الماهيّة الكلّيّة
والاحتمال مقتضى الامكان
لا الجزم بالشىء بلا برهان
دفع شبهة المعدوم المطلق
العدم المطلق حتى الذهني
لا منع عن وجوده في الذهن
إذ البديل للوجود ليس ما
يكون عنوانا وذاتا عدما
لكنه لا فرد للمعدوم
ولا له حكم على المفهوم
ولا على ثبوته بالشائع
إذ هو خلف أو خلاف الواقع

بل هو عنوان لذات باطله

مفروضة الثبوت عند العاقله

والحكم باعتبار تلك الذات

وهى مناط النفى والاثبات

والحمل فيه لا بنحو البتّ

فان عقد الوضع غير بتّى

دفع شبهة المعدوم المطلق

ص: 19

مناطق الصدق فى القضايا

موطن صدق نسبة القضية

خارجها إن تك خارجيه

كذا الحقيقية فى المشهور

بمقتضى التحقيق والتقدير

وجاء نفس الأمر فى ذهنه

وعاء صدق النسبة الحكميه

لكن نفس الأمر ليس يقتضى

نحو من الثبوت الأعرضى

وليس للذاتى مدخله

بل هو كالقضية الحينيه

وقيل نفس الأمر عقل جامع

وهو لكل ما سواه واقع

لكنه لا لخصوص الصادقه

فكيف تختص بها المطابقه

إذ فيه مع وحدته - كما اشتهر -

كل كبير وصغير مستطر

وقيل فى الكاذب إدراك فقط

إذ لا يسوغ منع تصديق الغلط

وليس علم العقل بانفعالى

بل هو فعلى بلا إشكال

وحيث أنّه وجود كلّى

فهو بنفسه وجود الكلّ

والكلّ من حيث الوجود لا لعدم

هناك موجود على الوجه الأتم

فالكذب لا بحدّه موجود

فيه وإلاّ لزم التقييد

مناط الصدق فى القضايا

ص: 20

أقسام الجعل وما هو مجعول بذاته

الجعل للشئ بسيطاً يعرف

وجعل شئ شئاً المؤلف

وليس جعل الذات ذاتاً يعقل

إذ ليست الذات لها التخلل

كذا لا يعقل جعل الذاتى

أو عرضى لازم للذات

ولا كذا العرض المفارق

فإن إمكان الثبوت فارق

والحق مجعولية الوجود

بالذات لا ماهية الموجود

لوحدة المفاض والافاضه

ذاتاً بلا ريب ولا غضاضه

وأن مجعوليه الماهيه

تستلزم الضرورة الذاتيه

إذ لازم التقرّر الوجودى

لذاتها ضرورة الوجود

ومقتضى تقرّر الذات فقط

جعل الوجود ليس ما سواه قط

ويلزم التشكيك فى الماهيه

وهو محال لا كذا الهويّه

وجعلها عين التعلقيّه

لذاتها بجاعل الماهيّه

فذاك كالذاتي للمقوله

مع أنها بدونه معقوله

كذاك بالحقيقة العينيه

تكثر الماهية النوعيه

أقسام الجعل وما هو مجعول بذات

ص: 21

وليس بين ذات والمجعول

الحمل الاولي بالمعقول

وليس من مقولة المضاف

كل مقولة لدى الانصاف

ولا انحصار قط للكلى فى

فرد بلا جعل الوجود فاعرف

والانصاف باعتبار العقل

فليس ذاتا قابلا للجعل

تقسيم الوجود إلى المحمولى وغيره

ثبوت شىء كونه المحمولى

وهو على قسمين فى المعقول

فرابطى ناعتى يقتضى

ثبوته لغيره كالعرض

وثابت لنفسه كالجوهر

وعنه بالنفسى فليعبّر

وما عدا الحق به موجود

وهو بنفسه له الوجود

وما هو المعدود فى الروابط

فهو وجود رابط لا رابطى

وخصّ بالهلية المركبه

ما لم تكن سالبة بل موجبه

وهو وراء النسبة الحكميه

مناطق الاتحاد فى القضيه

الكل فى جنب الوجود المطلق

بالذات عين الربط والتعلق

ففى قبال ذاته القدسيه

روابط ليس لها نفسيه

تقسيم الوجود إلى المحمولى وغيره

ص: 22

مواد القضايا وجهاتها

كيفية النسبة واقعيه

وقد تسمى عنصر القضيه

وفي اعتبار العقل تدعى بالجهه

تسمية اللفظ بها متجهه

وهى ضرورة ولا ضروره

فى النفى والثبوت بالضروره

وليس شىء علة لنفسه

لا لانعدامه ولا لآيسه

بل إن يكن مطابق الموجود

بذاته فواجب الوجود

وممكن إن كان لا بذاته

بل باعتبار بعض حيثياته

ويوصف الوجود أيضا بهما

غنى وفقرا فى كلام الحكماء

الجهات اعتبارية

وليست الجهات فى الذهن فقط

ولا لها مطابق فى العين قط

وجودها الرابط فى الأعيان

والرابطى منه فى الأذهان

فالحق أن مقتضى المقابله

(إمكانه لا) غير (لا إمكان له)

وهكذا رفع الوجود الرباطي

ليس تقيضا للوجود الرباط

وفرض عينيتها في الممتنع

خلف وليس ربطها بممتنع

مواد القضايا وجهاتها - الجهات اعتبارية

ص: 23

والخلف فى الممكن والتسلسل

يقضى بكل منهما التأمل

كذا الوجوب إن يكن فى العين

فمقتضاه أحد الأمرين

أقسام الجهات

ويوصف الكل بوصف (الذاتى)

عند اعتبارها لنفس الذات

وما عدا الامكان (غيريا) يقع

وفيه لانقلابه قد امتنع

ويوصف الجميع ب (القياسى)

والفرق واضح بلا التباس

إذ لا اقتضاء فى القياسى كما

يكون فى الغيرى عند الحكمما

بل الملاك محض الاستدعاء

طورا وطورا عدم الإباء

وباعتبار اللازم المحال

تدعى (وقوعيا) فى الاستعمال

(مباحث خاصة بالامكان)

منها :

ومعنى الامكان لدى العموم عمّ

فانه سلب ضرورة العدم

لكنّه بالنظر الخصوصى

سلب الضرورتين بالخصوص

وثالث وهو أخص منهما

سلب الضرورات جميعا فاعلما

أقسام الجهات - مباحث خاصة بالامكان

ص: 24

وليس للامكان الاستقبالى

فى نظر التحقيق من مجال

ومنها :

ليس من العوارض العينيه

إمكان شىء وكذا الذهنيه

بل العروض فيه بالتحليل

ليس إلى سواه من سبيل

ومنها :

وحيث أن طبعه اللاقتضا

لا يقتضى مقتضيا ومقتضى

والسلب فيه عندهم تحصيلى

من دون ايجاب ولا عدول

ومنها :

والاحتفاف بالضرورتين لا

يأباه إذ لا يقتضى المقابلا

ومنها :

والافتقار لازم الامكان

من دون حاجة إلى البرهان

بل هو عينه إذا ما قد نسب

إلى الوجود كالغنى فيما يجب

والقول بالبخت والاتفاق

مع فطرة العقل لفي شقاق

وقيل : يستلزم سلب الشيء

عن نفسه وليس ذا شيء

إذ ليس جعل الشيء بالمؤلف

بل هو بالذات بسيط فاعرف

ص: 25

ففيه يفيد نفي الذات

لا سلبها عن نفسها بالذات

ولا اجتماع المتناقضين

يلزمه ، كلا ، ولا المثليين

لوحة الحصول والتحصيل

بعين طرد العدم البديل

وليس للتأثير والعلية

مطابق وصورة عينيه

وكونها الرابط في الخارج لا

يوجب محذورا ولا تسلسلا

ومنها :

لا فرق ما بين الحدوث والبقا

في لازم الذات ولن يفترقا

كذا الوجود الرابط التعلقى

ينافى الاستقلال فى التحقق

ولا يقاس بالمعدّ الفاعل

فائه عقلا قياس باطل

ومنها :

وعلة الحاجة فى الماهية

إمكانها وهكذا الهويّه

وليس للحدث من عليّه

فإنه كيفية الآتيه

فلا يجوز سبقه بالذات

على الوجود لامتناع ذاتي

وعلة الحاجة علة الغنى

إذ الوجود بالوجوب اقترنا

ص: 26

والفقر والغنى هما سيان

فى مقتضى الوجوب والامكان

اذ الوجوب علة ، لا قدمه

ففى ثبوت الفقر يغنى عدمه

والعدم السابق للحادث لا

يستلزم الدور كما قد أشكلا

فأنه بنفسه شرط الأثر

وقيده فى دخله لا يعتبر

وليس شرطا حيث لا يقارنه

لا أنه مقابل بيانه

نفى الأولوية الذاتية والغيرية

العقل حاكم على الماهيه

بسلب الاولوية الذاتية

بل حيث لا ثبوت للماهيه

لا يعقل التأثير والعليه

ويستحيل أن يكون الذاتى

بفرضه مقتضيا للذات

كذاك الاولوية الغيريه

لا تقتضى الوجود للماهيه

فأنها بالفرض مع رجحانها

من قبل الغير على إمكانها

فصح ما إلى الحكيم قد نسب

لا يوجد الشيء إذا ما لم يجب

الامكان الاستعدادى

لكل ما فى العالم الجسمانى

يكون نحوان من الامكان

نفى الأولوية الذاتية والغيرية - الامكان الاستعدادى

ص: 27

فمنه إمكان يسمى (الذاتي)

وهو الذي يعرض نفس الذات

ومنه ما يدعى (بالاستعدادي)

يتبع عدة من المبادئ

وليس الامكان بمعنى القوه

بل هو من أوصاف ما بالقوه

فتلك كَيْفِيَّةُ أمر عيني

وذاك عين الاعتبار الذهني

وتلك للقابل وصف ظاهر

وخصّ بالمقبول ذاك الآخر

وليس للامكان الاستعدادي

ميز بضعف فيه واشتداد

أو بزواله أو الفعلية

فإنه حيثية عقلية

بل هي من صفات الاستعداد

بالذات لا الامكان الاستعدادي

الحدوث والقدم

حدوث شيء كونه بعد العدم

وفي قبالة المسمى بالقدم

والعدم السابق بالزمان

يخصص الحدوث بالزمان

وما يكون سبقه بالذات

يوجب عنوان الحدوث الذاتي

هو الملاك دون سبق السبب

فأنه عن الحدوث أجنبي

كذا الذي إلى الوجود ينسب

لكونه لا شيء لو لا السبب

(الحدوث والقدم)

ص: 28

والعدم الاول بالمباين

يوصف والاخير بالمقارن

وقيل للخلق حدوث دهرى

لسبقه حقيقة بالأمر

فيقتضى اللاحق سبق العدم

بمقتضى ترتب العوالم

ومقتضى طولية السلاسل

ليس سوى تفاوت القوابل

وليس بينها انفكاك فالعدم

مجامع لها فلا يأبى القدم

والحقّ أنّ العالم الجسمانى

عقلا ونقلا حادث زمانى

إذ مقتضى تجدد الطبايع

حدوثها الثابت فى الشرايع

فهى لها فى كل حدّ عدم

وليس للمجموع منها القدم

إذ ليس للكُلّ وجود آخر

فالكُلّ حادث وهذا ظاهر

لكنّه تجدد المفاض لا

يأبى دوام الفيض عند العقلا

وليس معنى للحدوث الاسمى

مع قدم الوجود غير الاسم

مرجح حدوث العالم فيما لا يزال

ليس الحدوث صفة عينيه

بل هو كالذاتى للهويّه

فجعلها جعل حدوثها بلا

مخصّص إذ لم يكن معلّلا

مرجح حدوث العالم فيما لا يزال

ص: 29

الوقت عند بعضهم مخصّص

وهو كغيره فلا يخصص

كذا الارادة الجزافية لا

تعقل بل تستلزم التسلسلا

وهكذا المصلحة المرجّحه

إذ ليس ترك الجود فيه مصلحة

أقسام السبق واللحوق

والسبق بالزّمان والعلّيّه

والطبع والرتبة والماهيّه

ومنه ما يدعى بسبق شرفى

ومنه بالسرمد والدهر صف

والسبق بالحق وبالحقيقه

زيادة دقيقة رقيقه

وكلّ ما للسبق من حيثه

يكون للحوق والمعّيّه

والسبق بالذات لدى الأعلام

ليس بنفسه من الأقسام

بل جامع للسبق بالعلّيّه

والسبق بالطبع وبالماهيّه

والسبق بالرتبة منه حسى

ومنه عقلى بغير لبس

فمنه وضعى ومنه طبعى

ترتيبه لا سبقه بالطبع

وخصّ مثله بالانقلاب

أخذنا من الباب إلى المحراب

ملاك السبق بأقسامه

إنّ ملاك السبق فى الزّمانى

عين ملاك السبق فى الزّمان

أقسام السبق واللحوق - ملاك السبق بأقسامه

ص: 30

لكنّ في هوية الزّمان
السبق واللحوق ذاتيان
وفي الزمانيّ هما بالعرض
ما لهما سوى الزّمان مقتض
والسبق واللحوق بالعلّيّه
ملاكه الضرورة الذاتيه
كذاك إمكان الوجود يعتبر
للسبق بالطبع لدى أهل النظر
والمبدأ الملحوظ عند النسبه
لما له تقدم بالرتبه
واعتبروا للسبق بالتجوهر
ثبوته المعروف بالتقرر
والفضل لا اختيار أمر فاعرف
لما له تقدم بالشرف
والواقع المحض ونفس الأمر
للسبق بالسرمد أو بالدهر
ومطلق الثبوت للحقيقي
والشأن للتقدم الدقيق
القوة والفعل وأقسامها
للشأن والقدرة تأتي القوّة
وفي قبال الضعف واللاقوّه

وهكذا للصفة المؤثره

وهى تعم القدرة المفسره

وشأنها القبول فى المنفعل

والحفظ أيضا أو خصوص الأول

القوة والفعل وأقسامها

ص: 31

فتارة مثل هيولى الفلك

قوة أمر خاص كالتحرك

وتارة كقوة الحيوان

تقبل عدة من المعانى

وقد يكون شأنها القبولاً

لكلّ أمر كالهيولى الأولى

وقوة الفاعل مثل القابل

فى كلّ ما مرّ بلا تفاضل

وما يكون مبدأ التأثير

فقد يكون مبدأ الكثير

وقد يكون مبدأ الواحد عن

شعور أو لا عن شعور فاعلمن

ففاعل الواحد عن إدراك

ما هو كالنفوس للأفلاك

وعادم الشعور ممّا قد مضى

إن فقد التقويم يدعى عرضاً

وفى البسيط إن يكن مقوّماً

كالماء والنار طبيعة سما

وصورة نوعية إن كان فى

مرّكب كما يراه الفلّسفى

وفاعل الكثير عن شعور

كقدرة الحيوان فى المشهور

ومنه ما كان بلا التفات

وذاك مثل قوة النبات

سبق القوة على الفعل وعدمه

الفعل مشروط بنفس القدره

ليس بسبقها عليه عبره

سبق القوة على الفعل وعدمه

ص: 32

وإن تكن سابقة بالذات
بل بالزّمان دائم الاوقات
وليس سبقها عليه يقتضى
فى صفة القوة للتبعض
إذ ليست القوه إيجابيه
بل هى ما يقابل الفعلية
ولا تقاس القوة الفعلية
بالانفعالية فى المعية
إذ ما به القوة والفعل معا
فى الانفعالية لن يجتمعا
والسبق للقوة لا ينافى
تقدم الفعل لدى الانصاف
إذ قوة الشىء على شىء لها
فعليتان مبدأ ومنتهى
الماهية ولو احقها
ماهية الشىء كما نراه
هو المقول فى جواب ما هو
وليس دعوى الحصر فى الجواب
عن الحقيقية بالصواب
إذ ليس شرح اللفظ معنى الشارحه
كما به تقضى النصوص الواضحه

وهى مع الوجود بالحقيقه

موسومة بالذات والحقيقه (1)

وكلّها من خارج المحمول

يوصف بالثانى من المعقول

(الماهية ولو احقها)

ص: 33

1-1. تدعى باسم الذات والحقيقه : نسخه بدل.

وإنّها واجدة في ذاتها
لمحص ذاتها وذاتياتها
وما سواها ليس عين الذات
ولا مقومًا لها كالذاتي
فصحّ سلب المتقابلات
سلبًا بسيطًا عن مقام الذات
بل ، فبل لا تقييد للسلوب
وإنّما التقييد للمسلوب
فهذه السلوب غير موجه
رفع التقيضين ولو في المرتبه
لكنّ في العوارض الذاتيه
يقدمّ السلب على الحثيه
وليس حثيه كل عارض
حثيه الذات بلا معارض
اعتبارات الماهية
الشيء إن قيس إلى سواه
له اعتبارات بمقتضاه
وهي بشرط الشيء أو بشرط لا
أو لا بشرط الشيء فيما عقلا
وليس معنى اللابشرط المقسمى
إلاّ المقيس منه دون المبهم

والمبهم الخالى عن القياس

إلى سوى الذات بلا التباس

واللابشرط ليس بالمقسم قط

إلا بتلك الاعتبارات فقط

وما هو القسمى منه مطلق

عمّا عداها وبه يفترق

هو الطبيعى بقول الحكما

لا ما يسمى مقسما أو مبهما

اعتبارات الماهية

ص: 34

وليس ذهنيا كما قد اشتهر

إذ ليس الاعتبار قيد المعبر

والاعتبارات لها المقابله

لا كل ما يكون الاعتبار له

وللطبيعي حصص عينيه

تطابق الموصوف بالكلية

وفى الوجود تابع لها وفى

لوازم الوجود أيضا فاعرف

وهو بنفسه له الكلية

فى الذهن لا الهوية الذهنية

ولا تقاس الحصاة العينيه

فى الصدق والتطبيق بالذهنيه

إذ موطن التطبيق فى العقل فقط

وليس للخارج حظ منه قط

بعض أحكام أجزاء الماهية

إن الهولى هى عين الجنس

من حيث ذاتها بغير لبس

كذلك الصورة عين الفصل

لا فرق ما بينهما فى الأصل

والفرق بينها بالاعتبار

ومنه الاختلاف فى الآثار

فمبدأ الجنس الطبيعي إذا

لوحظ لا بشرط جنسا أخذاً

وهي هيولى إن يكن بشرط لا

ومبدأ الفصل كما قد فصلا

وليس للواحد من جنسين

عرضاً بلا ريب ولا فصلين

بعض أحكام أجزاء الماهية

ص: 35

وربما لا يعلم المقوم
بل قال قوم لا يكاد يعلم
فلازم الفصل مكان الفصل
يؤخذ تعريفا به للأصل
وربما يوضع لا زمان في
موضع فصل الشيء إذ لم يعرف
ولازم الفصل يسمى المنطقي
وهو اصطلاحا غير ما في المنطق
ومبدأ الفصل هو الحقيقي
كجوهر النفس على التحقيق
إن حقيقة النوع فصله الأخير
شيئية الشيء بعين صورته
وفصله الأخير بالضرورة
وكل ذاتياته الطولية
مطوية في الصورة النوعية
كيفية التركيب في الأجزاء الحدية
تعدد الأجزاء في المركب
في الذهن ثابت كما في المرتبة
وهكذا في العين لكن بالعرض
ولا كذا البسيط ذاتا كالعرض
خواص الأجزاء

السبق للجزء على الكلّ وجب

وذاك علة الغنى عن السبب

وسبقه في عالم التقرر

وهو ملاك السبق بالتجوهر

إنّ حقيقة النوع فصله الأخير - كيفية التركيب في الأجزاء الحديّة - خواص الأجزاء

ص: 36

فباعتبار الذهن يدعى يتينا
وباعتبار العين صفه بالغنى
والكل مع أجزاءه بالأسر
واحدة ذاتا بغير نكر
وباعتبار لهما التباير
بالسبق واللحوق وهو ظاهر
واللابشرط دائم السبق على
كلّ الذى بشرط شىء عقلا
لزوم الحاجة بين أجزاء المركب
لا بدّ فى المركب الحقيقى
من نحو وحدة على التحقيق
فالافتقار بين جزءيه بدا
إذ كلّ فعليين لن يتحدا
وصحة الحمل لأجل الوحده
لا لاعتبار اللابشرط (1) وحده
التشخص
إنّ الوجود ما به الشخص
ولا يكاد غيره يشخص
إذ غيره ماهية كليّه
فضمّها لا يقتضى الشخصيه
بل يقتضى التمييز والتحصصا

به التمييز فارق الشخصا

فلا ترى شخصا من الذوات

ما لم يكن مشخصا بالذات

لزوم الحاجة بين أجزاء المركب - الشخص

ص: 37

1-1. في نسخة (لا الاعتبار الالبشرطى).

أنحاء التشخص

ما كان ماهيته هويته

ففى مقام ذاته شخصيته

كواجب الوجود بالذات فقط

وليس للممكن حظُّ منه قط

إذ الوجود فيه والشخصية

كلاهما يغاير الماهية

واختلفت مراتب الممكن فى

حاجتها إلى التشخص اعرف

فبعضها مجرد الامكان

يكفيه كالعقول بالبرهان

وبعضها لا يقتضى القبولاً

إلاّ مع الامكان والهيولى

مثل المدبّرات للأفلاك

نفوسها الكليّة الزواكى

وبعضها الآخر يحتاج إلى

مخصصات غير ما قد فصلاً

مثل المواليذ من العناصر

وهى ثلاثة بحصر الحاصر

والنوع فى هذا الاخير منتشر

وعندهم فى الأولين منحصر

الوحدة والكثرة

عينية الوحدة للوجود

مشهودة عند أولى الشهود

فهى تدور حيثما يدور

ولا يساوى النور إلا النور

ولا تنافى وحدة الهويّة

تعدد المفهوم لا الماهية

أنحاء الشخص - الوحدة والكثرة

ص: 38

وليس صدقه على الكثير

صدقا حقيقيا لدى البصير

بل الحقيقي على الآحاد

وغيره بفرض الاتحاد

وهى من الكثرة فى التعقل

أعرف كالكثرة فى التخيل

إذ كثرة المحسوس فى الخيال

والعقل للوحدة والارسال

فصح ما فى كتب القوم رسم

إذ قيل : (الوحدة ما لا ينقسم)

قسيم الوحدة

الواحد الحق لدى التحقيق

أحقّ باسم الواحد الحقيقي

إذ جهة الوحدة عين ذاته

كما عدا الوحدة من صفاته

وكل وصف ناعى ذاتى

مبدأه عين تمام الذات

ثم الحقيقي على الرسوم

يوصف بالخصوص والعموم

والواحد الشخصى أعنى العدى

هو الخصوصى الذى به ابتدى

فمنه ما بذاته لا ينقسم

وضعى او مفارق كما رسم

وما هو الوضعى مثل النقطة

فانها بذاتها منحطه

قسيم الوحدة

ص: 39

والعقل والنفس مفارقان

فكيف بالقسمة فى الأعيان

ومنه ما له قبول القسمة

كالجسم والمقدار فاحفظ رسمه

فالكَم للقسمة ذاتا مقتضى

والجسم قابل لها بالعرض

وما هو الواحد بالعموم

إن كان فى مرتبة التقويم

فإنه ذو وحدة ذاته

جنسية فصلية نوعية

وفاقد التقويم يدعى العرضى

كضاحك وكاتب وأبيض

والواحد الغير الحقيقى عرف

بما له واسطة اذا وصف

وباعتبار الاشتراك فى الجهة

له اسام عندهم متجهه

مجانس مماثل فى الجنس

والنوع فاحفظه بغير لبس

ثم مشابه مساو رسما

للكيف والكَم فخذ منظما

فى الوضع والمضاف ما يناسب

مواز أو مطابق مناسب

ثم الكثير في قبال الواحد

في كل ما مرّ بقول واحد

الاتحاد والهوية

صيرورة الذاتين ذاتا واحده

خلف محال والعقول شاهده

الاتحاد والهوية

ص: 40

وليس الاتصال بالمفارق
من المحال بل بمعنى لائق
كذلك الفناء فى المبدأ لا
يعنى به المحال عند العقلا
إذ المحال وحدة الاثنين
لا رفع إنتته فى البين
والصدق فى مرحلة الدلاله
فى المزج والوصل والاستحاله
فالحمل إذ كان بمعنى هو هو
ذو وحدة وكثرة فانتبهوا
تقسيم الحمل
الحمل منه أولى ذاتى
بالاتحاد فى مقام الذات
والجمع والفرق بالاعتبار
كما به نصّ أولوا الإبصار
فالذات فى الموضوع والمحمول
تلحظ بالاجمال والتفصيل
كالحدّ والمحدود حيث اتحدا
ذاتا وباللحاظ قد تعددا
ومنه حمل متعارف كما
يوصف بالشائع عند الحكما

وإنّ اتحاد مفهوميّن

هوّيّة فى الذهن او فى العين

وان يكن بالذات او بالعرض

فالكّل حمل ثانوى عرضى

فحمل ذاتى على ذى الذاتى

بالذات وهو شايع لا ذاتى

وحمل معنى عرضى بالعرض

والميز ما بين الجميع مفترض

تقسيم الحمل

ص: 41

وليس فى المتصل الواحدنى

مصصح للحمل بالوجدان

إذ لى فى وحدة معتبره

طورا وطورا لا ترى المغايره

تقسيم آخر للحمل

إنّ حمل الوصف كزىء خاى

فحمله يوصف بالتواى

وباعتبار مبدا المشتق

حمل بالاشتقاق فى الأحق

ولى حمل وصف اشتقاقى

فى الاصطلاح حمل الاشتقاق

وما هو المحمول بالحقيقه

ما بالموطاة فخذ تحقيقه

بعض أحكام الوحدة

من زعم الواحد أنه عدد

لعله أراد أنه يعد

كيف وللكم قبول القسمه

ولى للواحد هذى الوسمه

بل هو مبدا يقوم العدد

وهو له ، لغيره لا يستند

إذ فى سواه وصمة الترجيح

بلا مرجح على الصحيح

له بضمّه إلى الأشباه

مراتب ليس لها تناء

والميز في المراتب المختلفه

بنفس ما غدت به مؤتلفه

والواحد المحض مثال الواحد

مبدأ كل غائب وشاهد

تقسيم آخر للحمل - بعض أحكام الوحدة

ص: 42

واللابشرط كالوجود المطلق

فخذة مرقاة اليه وارتق

تتميم

لا حمل فى قضية الهلته

إلآ بالاتحاد فى الهويه

وإن خلا عن الوجود الرابط

إذ ليس هذا بالملاك الضابط

فليس فى الهلته البسيطة

تسلسل ولا به منوطه

التقابل وأقسامه

المتصوران فى الذهن معا

بهذه القيود لن يجتمعا

تخالف ووحدة متجهه

من المحل والزمان والجهه

منه بدت حقيقة التقابل

كما به امتاز عن التماثل

أنواعه أربعة كما اشتهر

لكل نوع منه فصل مستطر

تقابل السلب والايجاب

تقابل الشىء ورفعہ عرف

بالسلب والايجاب كآما وصف

فمن تقابل الوجود والعدم

تقابل الايجاب والسلب اعم

إذ يتقابل العمى واللاعمرى

ولا وجودى يحاذى عدما

تتميم

التقابل وأقسامه : تقابل السلب والايجاب

ص: 43

وليس فى التقيض للآزم مع
ملزومه إلا التناهى بالتبع
وكونه فى القول والعقد فقط
حكم متين ليس فيه من غلط
اذ ليس للسلب ثبوت خارجى
فلم تكن نسبه فى الخارج
والسلب مثل نسبة المقابله
ثبوتة فى اللفظ او فى العاقله
وليس يخلو منه شىء أبدا
والحكم فى مرتبة الذات بدا
وفى القضايا صفة بالتناقض
له شرائط بلا معارض
قد تنتهى عدتها للعشره
ووحدة الحمل غدت معتبره
تقابل العدم والملكة
سلب الوجودى عن القابل له
من أحد الأنواع للمقابله
هو اللسمى (قنية وعدما)
وعادم القوة يخلو منهما
وحيث أن السلب فى المحمول
قيد يسمى العقد بالمعدول

وهو حقيقى لى الحكىم

ان يكن القبول بالعموم

فى الشخص او فى النوع او فى الجنس

فى وقته أو لا بغير لبس

تقابل العدم والملكة

ص: 44

وخصت الشهرة بالمختصّ

قبوله بوقته والشخص

تقابل التضاييف

تضاييف المعقول بالقياس

نوع تقابل بلا التباس

هذا هو المشهور فى العلوم

لكنه ليس على العموم

إذ ليس فى العاقل والمعقول

تقابل عند أولى العقول

كذاك فى المحبّ والمحبوب

أليس حبّ النفس بالمرغوب

بل ما قضى البرهان بامتناعه

لا أنّه بمقتضى طباعه

وصحّ صدقه على التقابل

كذا على التضاد والتماثل

لكن على الذاتى منها يحمل

ليس على الشائع منها يعقل

والأمر فى اندراجه بالعكس

يندرج الشائع تحت الجنس

تقابل التضاد

تقابل التضاد فيما امتنعا

لغاية الخلاف أن يجتمعا

هما وجوديان عند الفيلسفى

وعند غيره أعمّ فاعرف

وليس فى الأجناس بل فى كلّ ما

ليس له جنس قريب فاعلما

تقابل التضايف - تقابل التضاد

ص: 45

والخير والشر بغير مين

ليسا بجنسين ولا ضدّين

وحيث أنّ النوع عين الفصل

فاتحدا وصفا بغير فصل

وباعتبار غاية التباعد

ليس لصدّ غير صدّ واحد

ووحدة الموضوع شرط آخر

فيخرج الجوهر وهو ظاهر

وقيل بل يكفيه وحدة المحل

فليس للخروج منه من محل

تتميم

تقابل الواحد والكثير

أمر خفيّ عادم النظر

لا لهما تكافؤ المضاف

ولا هناك غاية الخلاف

وكيف والكثرة بالآحاد

ويستحيل ذاك في الأضداد

وليس شيء منهما سلبيا

والحصر فيها قد بدا جليا

بل متخالفان في المفهوم

لا متقابلان بالمرسوم

لكن تعدد اللحاظ يقتضى

تقابلا بينهما بالعرض

فالواحد الملحوظ منضمًا إلى

أمثاله يقابل بشرط لا

تتميم

ص: 46

مباحث العلة والمعلول

مصدر كلّ شيء او مقومه

علته والافتقار يلزمه

كذا انعدام الشيء بانعدامه

لا أنّه الداخِل في قوامه

وما به الصدور فاعل وما

لأجله الصدور غاية سما

وما به الفعل بنحو القوه

فهو هيولاه فخذ بقوه

وما به بالفعل فهي الصوره

والحصر فيها صحّ بالضروره

والشرط من مصححات الفاعل

او هو من متممات القابل

أقسام العلة الفاعلية

ما كان فعله بميل طبعي

بلا شعور فاعل بالطبع

وفاعل بالقسر إن كان بلا

ميل طبيعي وعلم فعلا

وفاعل بالجبر والتسخير

فاقد الاختيار لا الشعور

وليس شأنية الاختيار في

غير الأخير وهو فارق وفيّ

وفاعل بالقصد والاراده

عن غرض يوصف بالزيادة

أقسام العلة الفاعلية

ص: 47

وإن يكن في علمه الكفايه

فانه الفاعل بالعنايه

ليس شرطا عند تدقيق النظر

زيادة العلم كما قد اشتهر

وإن يكن رضاه محضاً قد قضى

بالفعل فالفاعل كان بالرضا

وليس شرطه خلّو الفاعل

عن نحو علم بالنظام الكامل

فربّما تتحد العنايه

مع الرضا عند أولى الدرايه

كذلك الفاعل بالتجلى

فليس قسما في قبال الكلّ

هو العنائى بمعناه الأعمّ

بل بالرضا أيضا على وجه أتمّ

لكنه إن خصّ بالصوفيه

فليس بالدقّة من عليّه

والذات مع شؤونها الذاتيه

بينهما حقيقة العينيه

ففعله تشأن الذات فقط

في ذاته وهو على الله شطط

نحو فاعليته تعالى مجده

الحق فاعل لدى المعتزله

بالقصد والداعى إلى ما فعله

وهو بلا داع بقول الأشعرى

ليس الجزاف عنده بمنكر

وفاعل بعلمه العنائى

بوجهه الخاص لدى المشائى

نحو فاعليته تعالى مجده

ص: 48

وبالرضا في مسلك الإشراف

بما يراه لا على الإطلاق

وبالتجلى لا على المعروف

بل بتشأن يراه الصوفي

وكلها بحدها مطروحة

لكن لكل وجهة صحيحة

والقصد فيه عندنا هو الرضا

فالحق مرضى وراض ورضا

وعامه بالذات عين الذات

كذا الرضا وسائر الصفات

وهو تعالى غاية الغايات

ليس سواه غاية بالذات

ففاعل بالقصد وهو الغاية

وقصده رضاه والعنايه

كذا هو الفاعل بالتجلى

إذ منه ذاتي ومنه فعلى

ومبدأ الكل وجود كلّي

بذاته له التجلى الفعلى

تمثيل لفاعلية النفس

كلّ القوى وجودها في النفس

وجودها لها بغير لبس

كذا تصوراتها موجوده

بذاتها فهي لها مشهوده

فالنفس كالفاعل بالرضا لها

فخذه مبدأ لذاك المنتهى

وربما يؤثر الوهم فقط

كمن تخيل السقوط فسقط

تمثيل لفاعلية النفس

ص: 49

من دون قصد ولحاظ غايه

فالنفس كالفاعل بالعنايه

وفاعل بالقصد عن داع عرض

فالفاعل عن علم وقصد وغرض

والصالح الخير إن شرّ بدا

منه فكالفاعل بالجبر غدا

وفى الطبيعیه من قواها

بالطبع إن وافق مقتضاها

وما على الخلاف منها يجرى

فالنفس فيه فاعل بالتسّر

البحث عن الغايه

الفاعل الكامل عين الغايه

فانه المبدأ والنهائيه

بلا تقدّم ولا تأخّر

علما وعينا فتبصّر تبصر

والسبق واللحوق والغيريه

فيما يكون ناقص الهويّه

فهو لذاك فاعل بالقوه

مستكمل بالغايه المرجوه

دفع الشكوك عن الغايه

لكلّ فعل غايه حتى العبث

وهو لخير فى الخيال قد حدث

كذاك فى العادىّ والجزاف

وفى الضرورى لدى الانصاف

ينبعث الشوق عن التخيل

لغاية كما عن التعقل

البحث عن الغاية - دفع الشكوك عن الغاية

ص: 50

والخير لا يختص بالعقلانى

بل مطلق اللذيد كالحيوانى

والخير فى كلّ بما يناسبه

دون الذى لم يتحقق سببه

فحيث لا مبدأ فكري فلا

غاية عقلية فيما فعلا

ولا تكون غاية المحركه

والشوق نفس ما اليه الحركه

بل غاية الشوق على الإطلاق

فائدة تعود للمشتاق

والاتفاق المدعى فى الغايه

جهالة عند اولى الدرايه (1)

فائه بمقتضى نوع السبب

لا الشخص بل به مؤداه وجب

بل هو ذاتى لشخص المقتضى

وإن يكن لنوعه بالعرض

وليس للقصد ولا الرويه

فى مطلق الغاية مدخليه

بل التروى بعد فرض الغايه

لولا له تكن له نهايه

وغاية الواحد ايضا واحده

وغيرها توابع وزائده

فالبعض منها غاية للمقتضى

بالذات والباقي له بالعرض

وليس شرط ما تفيد الغايه

بلوغه قهرا إلى النهايه

بل للقصور او وجود المانع

تتفكّ غايات عن الطبائع

ص: 51

1-1 . للجهل بالأسباب فى البداية : نسخة بدل.

فالموت والفساد والذبول

ليس على خلاف ما تقول

بل فى نظام الكلّ كلّ ما سبق

فوائد مقصودة على الأحقّ

العلة الصورية

صورة شىء علة صوريه

لا لهيولاه بل الماهيه

وصورة لما تحلّ فيه

ليست لغيره لدى النبيه

وهى وإن راموا لها الحلولا

شريكة العلة للهولى

فالجوهر القدسى فاعل لها

وهذه شرط لدى اولى النهى

وحيث أنّه بها الفعليه

فهى باطلاقاتها حرّيه

فللمفارقات ايضا تعتبر

بل قيل للمبدأ صورة الصور

وباختلاف ما له الفعليه

جسمية نوعية علميه

تقال للهيئة والشكل كما

لغيرها فى كلمات الحكما

العلّة المادّية

كلّ محلّ متقوم بما

يحلّ فيه بالهَيُولَى وسما

وحيث أنّها محلّ الصورة

فهى هيولاها على الضروره

العلّة الصوريّة - العلة المادّية

ص: 52

وإنما تكون للماهيه
من علل القوام كالصوريه
لها القبول عند تدقيق النظر
من حيث ذاتها لمطلق الصور
بلا اختصاص بالهيولى الاولى
بل هو شأن مطلق الهيولى
وعندهم تنقسم الهيولى
بما له العموم وهى الاولى
وبالخصوص فى هيولى الفلك
إذ نوعه منحصر كالفلكى
وغيرها لجملة من الصور
مثل العصير هكذا قد اشتهر
اما الهيولى فبمعناها الأعم
لها انقسام غير ما مرّ وتم
فقد تكون بانفرادها بلا
تغيير أصلا بما قد فصلا
كاللوح حيث يقبل الكتابه
ذاتا بلا تغيير أصابه
وربّما يزيد بالتغيير
فى جوهر الذات بأمر جوهرى
وذاك كالمنى للحيوان

إذ يقتضى شأنًا عقيب شأن

وربّما ينقص بالتغيير

كالخشب المنحوت للسريـر

وقد تكون بزيادة الصفه

وذاك مثل الشمعة المكثفه

وربّما ينقص أمر عرضي

وذاك كالأسود عند الأبيض

ص: 53

وقد تكون لا بالانفراد
وذاک کالآحاد للاعداد
إذ بانضمامها بلا تغيير
كان لها مراتب الكثير
وما مع التغيير فى الشؤون
فذاک کالاجزاء للمعجون
الأحكام المشتركة بين العلل الأربع
لمطلق العلة أحكام كما
قد فصلت فى كلمات الحكماء
جزئية تكون او كليّة
وما له القوة والفعليه
ذاتية او عرضية وما
له الخصوص والعموم فاعلما
بسيطة تكون او مركبه
فى قربها وبعدها مرتبه
بعض الأحكام المتعلقة بالعلة الجسمانية
تجدد القوى الطبيعية فى
وجودها وفعالها غير خفى
فهى بتلك الحالة الموصوفه
بالعدمين دائما محفوفه
ومقتضاه عندنا التناهى

ففي فعلها وذاتها بما هي

والوضع في مرحلة التأثير

في مثلها شرط لدى البصير

إذا فعلها كذاتها وضعي

فالوضع في تأثيرها مرعي

الأحكام المشتركة بين العلل الأربع - بعض الأحكام المتعلقة بالعلة الجسمانية

ص: 54

وحيث لا وضع فلا تأثير في

مفارق لها تأمل تعرف

والإمر سار في الهيولى المبهمه

وهكذا في الصورة المقومه

الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول

إن تمت العلة فالمعلول

بلا تخلف له الحصول

وفي سواها ليس في التخلف

خلف بلا منع ولا تكلف

وليس يبقى بعدها المعلول

إلا المعدّ فالبقاء معقول

والأحدى الذات ليس يقتضى

تكثر بالذات بل بالعرض

إذ ذاته حيثية العلية

فلم يجز تعدد حيثيه

لذا لا يصدر إلا الواحد

عن واحد والعقل نعم الشاهد

كذلك المعلول بالذات فلا

يقبل علتين عند العقلا

فإن معلولية المعلول

حيثية الذات بلا حلول

ولا وجوبان لواحد لما

فيه من الخلف على ما علما

فغير معقول صدور الواحد

عن غير واحد بقول واحد

ثم من المسلم المقبول

تضاييف العلة والمعلول

الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول

ص: 55

ولا ينافى عدم العليّة
فى المتضايين بالكلّيّة
والدور باطل ويكفى فى الوسط
عليّة الشىء لنفسه فقط
وليس للغاية من عليّه
لنفسها كى تبطل الكلّيّة
وجودها العلمى علة وما
فى العين معلول بقول الحكماء
والقول فى استحالة التسلسل
مفصل فنكتفى بالمجمل
وليس فى أدلة الأصحاب
أجمل ممّا قاله الفارابى
ومقتضاه ان كلّ السلسله
فى الحكم كالواحد لا علة له
إذ كلّ ما بالغير موقوف على
ما هو بالذات بحكم العقلا
فينتهى الكلّ على هذا النمط
حتما إلى ما هو علة فقط
ومطلق القبول لا ينافى
حقيقة الفعل لدى الانصاف
بل التنافى بين الانفعال

والفعل لا غير بلا إشكال

ص: 56

(مباحث الجواهر والاعراض)

(تعريف الجواهر وأقسامه)

ما كان موجودا ولا يفتقر

عينا إلى الموضوع فهو جوهر

ثم المحل أن يكن له الغنى

عمّا هو الحال فموضوع هنا

فلا له ضدّ ولا اشتداد

في جوهر الذات كما أفادوا

ولا ينافى القول بالتشكيك في

وجوده عند الحكيم الفيلسوفى

بل صحّ عندنا وقوع الحركة

في جوهر الطبيعة المشتركة

وإنّه جنس مقوم لما

يكون تحته وليس لازما

فمنه عقلى ومنه نفسى

جسم وجزءاه بغير لبس

والعقل ذاك الجواهر المجرد

ذاتا وفعلا وبه يحدد

والنفس كالعقل هو المفارق

في الذات دون الفعل وهو فارق

والحال والمحل قد تقدمما

والجسم بالجزءين قد تقوما

تعريف الجواهر وأقسامه

ص: 57

تعريف العرض

العرض الموجود في الموضوع

والتابع الناعت للمتبوع

وهو من العروض والحلول

فليس جنسا هو للمقولي

إذ العروض لازم الوجود

فليس بالذاتي للموجود

فما هو الحال هي المقوله

وهي من الطبائع المحموله

اما المقولات فتلك تسع

كم وكيف جده ووضوح

متى وأين فعل انفعال

ثم إضافة ، كذا يقال

وليست النسبة في النسبيه

جنسا لها فاتها حرفيه

ولم تكن ماهية مقوله

ما لم تكن طبيعة محموله

وعند بعضهم تعدّ الحركه

أيضا من الطبائع المشتركه

وعندنا نحو من الوجود

خارجة ذاتا عن الحدود

الكَمّ

الكَمّ ما له قبول القسمة

بالذات لا بالغير فاحفظ رسمه

وقيل ما يمكن ذاتا أن يعدّ

بواحد وهو له أحسن حدّ

تعريف العرض - الكَمّ

ص: 58

فمنه ذو حدّ فكّم متصل

ومنه ما ليس له فمفصل

وذو اتصال منه ذو قرار

ذاتا ومنه عادم القرار

وذو القرار منه كالتعليمى

والسطح والخطّ لدى الحكيم

وعادم القرار كالزّمان

وليس للزّمان فيه ثان

واختصت الكميّة المنفصله

بالعدد المفروض أن لا حدّ له

وليس للعروض والتقويم

ضدّية فيه على العموم

وما يرى فيه من الضدّيه

فليس فى حيثية الكميّه

والاتصال ضدّ الانفصال

فالنوع كالفصل بلا إشكال

ولا ينافى عدم الضدّيه

فى كلّ نوع أحسن الرويّه

ونفى الاشتداد لا ينافى

ثبوت مثله لدى الانصاف

وباعتبار ما يسمى سلّمًا

تأهى الأبعاد غذا مسلماً

وبالموازاة وبالتطابق

وغيرها عند أولى التحقيق

الكيف

ما ليس فيه قسمة ونسبة

بذاته كيف بغير ريبه

الكيف

ص: 59

ولا اعتبار للقرار فيه

إذ لا يعمّ الصوت بل ينفيه

أنواعه بحكم الاستقراء

أربعة في أحسن الآراء

فبعضها يختص بالنفوس

وبعضها يوصف بالمحسوس

وبعضها كيفية مدعوّه

في الباب بالقوة واللاقوه

وبعضها ما يعرض الكميّه

فهذه أنواعها الأصليّه

الكيفيات النفسانية

ما يعرض النفس من الصفات

كيف حقيقى لها بالذات

أشرفها العلم على المشهور

وعندنا نحو وجود نورى

بل هو مطلق الحضور عندنا

كان الحضور واجبا أو ممكنا

كذا الحصولى أو الحضورى

كلاهما نحو من الحضور

والاختلاف باختلاف الحاضر

بوحدة الحضور غير ضائر

فان يكن معنى من المعانى

فهو حصولى لدى الأعيان

وان تكن ذات لنفس ذاتها

فهو حضورى لدى اولى النهى

كذلك المعلول عند العله

يدعى حضوريا لدى الأجله

الكيفيات النفسانية

ص: 60

إذ كونه حيثية الربط فقط

وليس فى الحضور أقوى منه قط

وحيث كان علة للفعال

سمى فى اصطلاحهم بالفعلى

كالعلم فى الفاعل بالعنايه

فأته يفيد تلك الغايه

والانفعالى هو العلم بما

ليس بمعلول له إذ وسما

وما عداهما بلا إشكال

ليس بفعلى ولا انفعالى

كعلم كلّ عالم بذاته

وكلّ ما فى النفس من صفاته

ومنه واجب كعلم الواجب

ومنه ممكن وغير واجب

فمنه جوهر كعلم العقل

بذاته فهو وجود عقلى

كذا من الجوهر علم النفس

بذاتها فهو وجود نفسى

ومنه ما يدعى لديهم بالعرض

وهو خلاف الحق حتى بالعرض

وليس للموصوف بالاجمالى

للعلم بالقوة من مجال

بل هو بالفعل بنحو الوحده

والجمع مقتضى الوجود وحده

والعقل مهما زيد في بساطته

زيد على التحقيق في احاطته

وعدّت القدرة من صفاتها

وليس لازما لحدّ ذاتها

بل ربّما تكون نفسانية

وربّما تكون جسمانية

ص: 61

فقدت النفس على أفعالها

كيفية تعدد من أحوالها

وليس من صفاتها قوى البدن

إلا بالانطواء فى وجه حسن

وما يصحّ معه الصدور

واللاصدور حدّها المشهور

وليس فى الواجب من إمكان

فلا يعم قدرة الرحمن

بل كونه بحيث إن شاء فعل

وهو كذا لذاته عزّ وجل

وعدّت الارادة المرجحة

كيفية بعد اعتقاد المصلحه

أو أنها نوع من العلم كما

فى المبدأ الأعلى بقول الحكماء

والحق انها على العموم

تغاير الصفات فى المفهوم

مفهومها الحبّ على الاطلاق

ولا ينافى وحدة المصداق

والعقل فى التعبير عنها قد قضى

بالشوق تارة واخرى بالرضا

والحبّ فىنا صفة نفسيه

وفيه عين ذاته القدسيه
والخلق مبدأ لما يراد من
غير صعوبة على رأى قمن
فمبدأ الخير فضيلة وما
يستلزم الشرّ رذيلة سما
والأصل فى الفضائل المهمه
شجاعة وعفة وحكمه
ومجمع الكلّ هى العدالة
يجوز الانسان بها كماله

ص: 62

وهذه المنزلة الرفيعة
أخص ممّا هي في الشريعة
وهذه مراتب الأوساط
بنسبة التفريط والافراط
وكل حدّ وسط في البين
فضيلة بين رذيلتين
فالخلق بين الجبن والتهور
شجاعة عظيمة في الخطر
وهكذا بين الخمود والشره
صيانة وعفة مشتهره
وما هي الحكمة والنباهه
يقابل الحدة والبلاهه
وفي قبال الجور من كل طرف
عدالة لها نهاية الشرف
الكيفيات المحسوسة
ما كان محسوسا كما يقال
إما انفعالي او انفعال
واشتركا في الانفعال مطلقا
وفي الرسوخ والثبات افترقا
فسمّى الأول باسم الجنس
حيث خلا عن شبهه ولبس

وباعتبار سرعة الزوال

يدعى الأخير باسم الانفعال

والنقص فى اللفظ دليل النقص فى

معناه من حيث الرسوخ فاعرف

الكيفيات المحسوسة

ص: 63

وقيل ليس ما وراء الشكل
كيف ، وردّ بامتناع الحمل
فمنه ما يكون كيفا مبصرا
كاللون والنور على ما اشتهدا
واللون ثابت وليس النور
شرط الثبوت بل به الظهور
والنور في المشهور كيف زائد
وكونه جسما خيال فاسد
ومنه ما يكون مسموعا كما
في الصوت بالتحقيق لا توهمما
يحدث من تموج الهواء
لقرع او قلع بلا مرآة
لا شكّ في وجوده التدرّجى
وليس عين القرع والتموّج
وقد يكون الصوت ذا كيفيه
توجب ميزه عن البقيه
وهى له كالفصل دون الكيف
سمّى باعتبارها بالحرف
ينتظم الكلام منها ثم لا
كلام غيره بحكم العقلا
ومنه ملموس له أنواع

وقد جرى في بعضها النزاع

والقول في تحقيق هذى المسأله

مفصل في الكتب المفصله

اصولها حراره محسوسه

بروده رطوبه يبوسه

ثقل وخفه ، وما عداها

كان الى الاصول منهاها

ولازم الحراره التفريق

والجمع والتصعيد والترقيق

ص: 64

وقيل إن لازم الرطوبة
الوصل والفصل بلا صعوبه
وقيل بل سهولة التشكل
والكلّ جيد لدى التأمل
ومقتضى الميل إلى حد الوسط
بالطبع ثقل ليس نفس الميل قط
والميل طبعى بغير لبس
ومنه قسرى ومنه نفسى
وحيث كان مبدا للحركه
يسرى إلى الطبايع المشككه
ومنه ما يوصف بالمطعوم
يعرف من بسائط الطعوم
تسعة أنواع لها معلومه
حرافة ملاحه دسومه
مرارة حلاوة حموضه
تفاهة عفوضة قبوضه
فالحارّ والبارد والمعتدل
لكلّ واحد لديهم عمل
وما هو القابل والمنفعل
لطيف او كثيف او معتدل
ثلاثة تعمل فى ثلاثه

تنتج تسعة لها الوراثه

ومنه مشموم هى الروائح

ليس لكل نوع اسم صالح

وإنما أنواعها مبيته

بأنها طيبة أو متته

ص: 65

الكيفيات الاستعدادية

قوة الانفعال والمقاومه

كيف والاستعداد وصف وسمه

لا مطلق القوة بل كمالها

تقوى لاحدى الحالتين حالها

وليس ايضا قوة اليجاد

داخلة فى كيف الاستعدادى

واللين منه لا من اللسيه

ولا من المختص بالكميه

وهو وجودى لدى العصابه

كما على التحقيق فى الصلابه

الكيفيات المختصه بالكميات

ما اختص بالكم من الكيفيه

بالذات من عوارض الكميه

ويعرض الجسم بتلك الواسطه

وهو لهذا النوع خير ضابطه

والمستدير ثابت محقق

كالمستقيم عنه لا يفترق

وليس ما بينهما ضدّيه

بل متخالفان فى النوعيه

والشكل ما أحاطت الحدود به

وهو مشكل لدينا فانتبه

بل هو نفس هيئة المقدار

كيف له بهذا الاعتبار

ومنتهى الحدّين عند المتلقى

زاوية وهي على ما سبقا

الكيفيات الاستعدادية - الكيفيات المختصة بالكميات

ص: 66

والخلقة الشكل مع اللون فلا

معنى مقولى سوى ما فصلا

والجمع ما بين المقولتين

لا يقتضى مقولة فى البين

وما يكون من عوارض العدد

كالزوج والفرد من الكيف يعدّ

الملك والجرة

الملك هيئة لما أحيط به

حاصلة من المحيط فانتبه

ينتقل المحيط بانتقاله

به يكون الأين فى قبالة

وليس عين نسبة التملك

بل حالة نسبية كما حكى

فمنه كالحيوان فى إهابه

ومنه كالانسان فى ثيابه

والملك ليس فيه جلّ وعلا

مقولة فأنّه لن يعقلا

بل هو عين فعله الإطلاقى

إضافة توصف بالإشراق

كذلك الملك بالاعتبار

فأنّه مضاف اعتبارى

الوضع

الوضع هيئة بغير مين

تعرض للجسم بنسبتين

ما بين الاجزاء الى جهاتها

لا نسبة الأجزاء فى ذواتها

الملك والجدة - الوضع

ص: 67

فمنه بالطبع ولا بالطبع

فعلا وقوة بغير منع

وليس للنقطة والمقدار

يجرى التضاد فيه عند الحكمما

ويقبل الشدة والضعف كما

لا لهيولاه بل الماهيه

متى

متى لكل كائن في ذاته

كون زمانى ومن حالاته

متاه عين كونه الزمانى

لا نسبة الشئ الى الزمان

وهم يعم الكون في الزمان او

في طرف منه على ما قد رأوا

ومنه ما يكون كالقطعيه

ومنه ايضا كالتوسطيه

موضوعه الطبيعة السياله

من جوهر او عرض او حاله

الآين

الآين كون خاص في المكان

يعرض للموجود في الأعيان

وليس عينه على الإطلاق

فانه يزول وهو باق

فمنه نوعى ومنه جنسى

ومنه شخصى بغير لبس

ويجرى الاشتداد فى أنواعه

كذلك التضاد من طباعه

متى - الأين

ص: 68

فى مقولتى الفعل والانفعال

الفعل كون الجوهر الجسمانى

مؤثرا آنا عقيب آن

والانفعال حالة التأثر

آنا فآنا لا قبول الأثر

وليس شىء منهما ذهنيا

بل كان كل منهما عينيا

جعلهما بجعل موضوعهما

بلا تسلسل كما توّهما

والاشتداد قيل فيهما يقع

وليس بالذات ولكن بالتبع

كذلك التضاد فهو للأثر

ومنه ايضا فيهما قد اشتهر

الاضافة

تكرّر النسبة فى المضاف

مقوم له بلا خلاف

منه حقيقى هى الاضافه

فأئها بذاتها مضافه

ومنه ما يوصف بالمشهورى

كالأب والإبن على المشهور

وهو من الحقايق العينيه

ليس من العوارض الذهنية

لكنه لا بوجود مستقل

وكيف وهو بالقياس قد عقل

والانعكاس لازم الاضافه

ولو بحرف نسبة مضافه

في مقولتي الفعل والانفعال - الاضافة

ص: 69

والطرفان المتضايقان

في كل شأن متكافئان

في الجنس والنوع وفي الشخصيه

كذاك في القوة والفعليه

كذلك العموم والخصوص

والحكم في أشباهها منصوص

والاتصال في الزمان يجدى

في السبق واللاحق منه عندى

وليس للواجب في صفاته

مقولة أصلا لقدس ذاته

بل الاضافيات عنوائيه

ليست من الاعراض الامكانيه

ص: 70

(الالهيات)

(إثبات واجب الوجود)

ما كان موجودا بذاته بلا

حيث هو الواجب جلّ وعلا

وهو بذاته دليل ذاته

أصدق شاهد على إثباته

يقضى بهذا كلّ حدس صائب

لو لم يكن مطابق للواجب

لكان إما هو لامتناعه

وهو خلاف مقتضى طباعه

أو هو لافتقاره إلى السبب

والفرض فرديته لما وجب

فالنظر الصحيح في الوجوب

يقضى إلى حقيقة المطلوب

وللوجود تارة نفسه

من حيث الاستقلال في الهويه

وتارة حيثية الربط فقط

وامتنع الربط ولا نفسى قط

لا للزوم الدور والتسلسل

بل للزوم الخلف بالتأمل

إذ ما فرضناه من الربطيه

حيثية الذات فلا عليته

توحيدته تعالى من حيث وجوب الوجود

ما لم يكن وجود ذات الواجب

صرفا ومحضاً لم يكن بواجب

إثبات واجب الوجود - توحيدته تعالى من حيث وجوب الوجود

ص: 71

إذ كل محدود بحدّ قد غدا
مفتقرا والخلف منه قدبدا
وليس صرف الشئ إلا واحدا
إذ لم يكن له بوجه فاقد
فهو لقدس ذاته وعزّته
صرف وجوده دليل وحدته
ومنه يستبين دفع ما اشتهر
عن ابن كمونة والحق ظهر
توحيده تعالى من حيث الصانعية
وجوبه لذاته القدسيّه
بعين الاستقلال والنفسيه
وما سواه ممكن تعلقى
ومحض ربط بالوجود المطلق
فمبدأ الممكن واحد بلا
توقف على استحالة الخلا
والربط فى مرحلة الشهود
عين ظهور واجب الوجود
ولا يعدّ فى قبال الظاهر
ظهوره فضلا عن المظاهر
له كما عن عين أهل المعرفة
بينونة مضافة إلى الصفه

لا أنها بينونة بالعزله

كما به نصّ إمام المله

فالحق موجود على الحقيقه

لا غيره فى هذه الطريقه

وفعله وهو تجلى نوره

تشأن الظاهر فى ظهوره

توحيدہ تعالیٰ من حیث الصانعیة

ص: 72

لا أنه تشأن الذات بما
يقابل الوجود عند الحكماء
وهذه حقيقة التوحيد
قرة عين العارف الوحيد
بساطته تعالى
بساطة الوجود فيما قد سبق
ثابتة فصرفه بها أحق
وليس للواجب من ماهية
فيستحيل مطلق الجزئية
إذ لازم الكل افتقار الذات
وهو مناف للوجوب الذاتي
فجل شأننا وبه العقل قضى
من أن يكون جوهرًا أو عرضًا
وجوده ووصفه الكمالى
كلاهما صرف بلا إشكال
ليس له مشارك فى الذات
كلاً ولا فى مطلق الصفات
فمقتضى وجوده لذاته
وجوده فى الكل من جهاته
تقسيم صفاته تعالى
صفاته الكاملة العلية

إما ثبوتية أو سلبية

بها تجلت لأولى الكمال

مراتب الجلال والجمال

والحقّ ذو الجلال والاكرام

بالاعتبارين بلا كلام

بساطته تعالى - تقسيم صفاته

ص: 73

ثم الثبوتية من صفاته
إما شؤون فعله او ذاته
فما يكون من شؤون الذات
كالعلم والقدرة والحياة
هى الحقيقية عند الحكماء
وتلك عين الذات ايضا فاعلما
وما يكون من شؤون فعله
فانه كخلقه وجعله
هى الاضافية وهى واحده
وهى على الذات لديهم زائده
لا توجب السلوب كثرة ولا
حدًا لها وإن تكن بشرط لا
بل هى سلب مطلق النقصان
كسلب الافتقار والإمكان
إثبات الصفات الثبوتية
كلّ كمال كان للموجود
فثابت لواجب الوجود
وما يسمّى صفة الجمال
لا شكّ أنّه من الكمال
وما مثله فيه تعالى شأنه
يكفيه فى وجوبه إمكانه

كيف ولا كمال للذوات

بلا وجود كامل بالذات

عينية الصفات الحقيقية

شؤون عين الذات من صفاته

تجليات ذاته لذاته

إثبات الصفات الثبوتية - عينية الصفات الحقيقية

ص: 74

فانه حقيقة الحقائق

في غيب ذاته بوجه لائق

وليس ما عدا الوجود للصفه

حقيقة فانظر بعين المعرفه

وحيث أنه وجود محض

فكونه كلّ الوجود فرض

فهو بنفس ذاته لذاته

مطابق لكلّ من صفاته

ومقتضى زيادة الصفات

هو الخلوّ في مقام الذات

ويستحيل فيه الاستكمال

كيف ومنه ينشأ الكمال

وهكذا نيابة المعتزلى

عن الصواب عندنا بمعزل

علمه تعالى بذاته

تجرّد الواجب من صفاته

فذاته حاضرة لذاته

وليس للحضور والشهود

معنى سوى حقيقة الوجود

وهو تعالى للوجوب الذاتى

مبدأ كلّ عالم بالذات

فذاآه أآق بالآضور

لذاآه إذ هو نور النور

ووحدة العالم والمعلوم

بمقتضى التضاف المرسوم

بل هو علم لصآآح النقل

أآى على طبآ صرآح العقل

علمه تعالى بذآه

ص: 75

علمه تعالى بما سواه
صرف الوجود ذاته البسيطه
بكلّ معلولاته محيطه
فأنّه كما اقتضى الشهود
كلّ الوجود كلّ الوجود
وهو له العليّة الذاتيه
والذات عين هذه الحثيه
فمبدأ الكلّ ينال الكلّ من
حضور ذاته على رأى قمن
لكن ماهياتها بالعرض
تعلم إذ لها وجود عرضي
وعلمه صرف على العينيّه
فلا أتمّ منه فى العلميه
فذاته بمقتضى الجمعيّه
حقيقه الحقايق العينيّه
وصرف علمه له التفصيل
إذ ليس للجهل هنا سبيل
والقول بالتفصيل فى الاجمال
كما ذكرنا أصدق الأقوال
علمه تعالى الفعلى بعد الايجاد
ايجادة عين ظهوره فلا

أقوى حضوراً منه عند العقلا

هذا حضور في مقام الفعل

وربّما يدعى بعلم فعلى

فكلّ موجود بنحو الجمع

والفرق معلوم بغير منع

علمه تعالى بما سواه - علمه تعالى الفعلى بعد الایجاد

ص: 76

وجوده علما وعينا واحد
فعلمه الفعلى نعت زائد
مراتب علمه تعالى مجده
عناية الواجب علم ذاتى
بما سواه فى مقام الذات
قضاؤه علومه الفعليه
فى القلم الأعلى غدت مطويه
والقلم الأعلى فى الاصطلاح
عقل العقول أعظم الأرواح
وسائر الأقسام والعقول
علومه بالفرق والتفصيل
ولوح تلك الصور العقليه
نفس لها العموم والكلية
وهى محل قابل للصور
ولوحها المحفوظ عن تغير
وعالم المثال لوح القدر
بالفرق لا بالجمع نقش الصور
وهو كتاب المحو والاثبات
ومنه عنوان البدء آت
والصور الكونية الجزئية
أخيرة المراتب العلميه

قدرته تعالى

قدرته بحيث إن شاء فعل

وهي له ثابتة من الأزل

إذ ليس قوة ولا إمكان

في ذاته فأنه نقصان

مراتب علمه تعالى مجده - قدرته

ص: 77

بل النعوت كلّها فعليه

للذات بالضرورة الذاتيه

وليس فى الوجوب من إيجاب

لبعده جدا عن الصواب

بل هو فى قبال الاختيار

لا وصف الامكان على المختار

والاختيارية بالكليّه

بالعلم والقدرة والمشيه

لا دخل للوجوب والامكان

فى الاختيارية بالبرهان

فهو بنفس ذاته قدير

من نور ذاته يفيض النور

والاختيارية فى الإفاضه

كالعلم عين ذاته الفياضه

وقدره الواجب صرف القدره

فهى محيطه بكل ذره

ليس انتهاء كلّ قدرة إلى

قدرته جبرا كما قد أشكلا

والفعل موصوف بالاختيارى

لا الاختيار تحت الاختيار

ونسبة اليجاد كالوجود

وربطه كربطه المشهود

ودعوى الاستقلال فى الایجاد

شرك فلا تفویض للعباد

فصح لا جبر ولا تفویض بل

بينهما أمر وإن دقّ وجلّ

إرادته تعالى شأنه

إرادة الواجب حبّ ورضى

لا الشوق فالعقل بمنعه قضى

إرادته تعالى شأنه

ص: 78

مفهومها يغير العلم بما
هو الصلاح عند جلّ الحكما
وإنّما الوحدة والعينية
فى واجب الوجود فى الهويّة
والمبدأ الكامل خير محض
وحبّ صرف الخير حتم فرض
فذاته محبوبة لذاته
ومنه حبّه لمعلولاته
وحبّها بعين حبّ الذات
بالجمع لا بالفرق حبّ ذاتى
وحبّها بالفرق حبّ فعلىّ
فانه كالعلم عين الفعل
وهذه مشيئة فعليّة
غيريّة الذات لها جليّة
والحكم بالحدوث فى الاخبار
فى مثلها جار بلا إنكار
وليست الارادة الذاتيه
فى موقع التكليف تشريعيه
إذ المراد فى مقام ذاته
ليس سوى الذات ومعلولاته
والأمر والنهى على القول الأسد

إرادة عزيمة كما ورد

والفعل بالارادة العزميه

يراد لا الذاتية الحتميه

وحيث أنّ الذات مرضى بها

ففعلهما كذا لدى اولى النهى

وهو وجود مطلق كما وصف

وكونه خيرا بديهيا عرف

ص: 79

ولا يكون الشرّ إلاّ عدما

فليس بالذات مرادا فاعلما

وعالم الأمر هو القضاء

لا بدع فى أن يجب الرضا

إذ هو نور لا تشوبه الظلم

فكلّه خير على الوجه الأتم

وعالم الخلق هو المقضىّ

فالفرق ما بينهما مرضىّ

فانه تصحبه الشرور

ففى الرضا بحده المحذور

إنّه تعالى غاية الغايات

إنّ النظام الحسن الامكانى

طبق النظام الكامل الربانى

فأنّه ظهور صرف النور

فليس أجلى منه فى الظهور

وكلّ مصنوعاته بديعه

وفى الجميع حكم منيعه

وغاية الكلّ الذى سواها

إنّ إلى ربك منتهاها

والقصد من نفى زيادة الغرض

ليس على الإطلاق حتى بالعرض

بل نفى كل غاية بالذات

وحصرها في غاية الغايات

فإنّ فرض غاية سواه

تقص كمال عزّه يابه

وليس يجدى غرض الإيصال

للنفع في محذور الاستكمال

إنّه تعالى غاية الغايات

ص: 80

إذ هو إما يقتضى كماله

أو نقصه أو هو لا اقتضاء له

وما عدا الأخير نقص بين

وهو تعين ولا معين

فكلّ فعل واجب الوجود

صرف عناية ومحض جود

حياته تعالى

حياته كعلمه وقدرته

أشرف ممّا هو في بريته

يجلّ عن كيفية المزاج

وكلّ تركيب أو امتزاج

بل الحياة مبدأ الإدراك

والفعل في الكلّ بالاشتراك

ولا ينافى وحدة المفهوم

تفاوت المصداق في المرسوم

ففيه عين مبدئية الأثر

في غيره كيفية كما اشتهر

بصره وسمعه تعالى شأنه

شهوده للمبصرات بصره

إذ هو موجود له ما يبصره

ونيل كلّ مبصر إبطاره

وإن يكن تفاوت أطواره

كذا ارتباط كل مسموع به

يحقق السمع له فانتبه

والكل غير علمه في ذاته

بكل جزئيات معلولاته

حياته - بصره وسمعه تعالى شأنه

ص: 81

والذوق والشّم كما فى اللمس

كمال حيوان بغير لبس

ليست من الكمال للوجود

فلم تكن لواجب الوجود

كلامه تعالى شأنه

إنّ الكلام فيه ذو شؤون

فمنه ما لغيبه المكنون

وهو ظهور ذاته للذات

يدعى لدينا بالكلام الذاتى

يعرب عن حقائق مكنونه

فى ذاته عن غيره مصونه

ومطلق الكلام فى المشهور

ما هو معرب عن الضمير

فليس فى دعوى الكلام النفسى

وفى قيامه به من بأس

لكنّه ليس مراد الأشعرى

فانه بمثله لم يشعر

ومنه فعلى له مراتب

معربة عما اقتضاه الواجب

إذ كلّ فعل عند أهل المعرفة

يعرب عن مكنون إسم أو صفه

وفعله كلامه كما ورد

وهو لهذا المدعى خير سند

وهذه المراتب العليّه

أتمّها حقائق عقليه

هى الحروف العاليات وهى لا

ترى لها نقصا ولا تبديلا

كلامه تعالى شأنه

ص: 82

والملكوت كلمات محكمه

وكلّ ما فى الملك ايضا كلمه

فعال النفوس أسماء وما

فى عالم الأجسام أفعالا سما

ومنه لفظى ومنه كتبى

وكلّ واحد كلام الربّ

الفرق بين الكلام والكتاب

بين الكلام منه والكتاب

فرق لدى العارف باللباب

فكلّ موجود من الكلام

من جهة الصدور والقيام

والكلّ من حيثية القبول

كتابه عند اولى العقول

وباعتبار عالم الأمر فقط

كلامه فأنه بلا وسط

وعالم الخلق كتاب محض

والجمع فى ذى الجهتين فرض

وللكلام باعتبار الجمع

والفرق وصفان بغير منع

فباعتبار الجمع بالقرآن

يدعى كما فى الفرق بالفرقان

وجوده الجمعى فى اعلى القلم

فيه انطوى كل العلوم والحكم

وجوده الفرقى والتفصلى

فى غيره من سائر العقول

وانّ فى دائرة الوجود

قوسين للنزول والصعود

وبالنبي المصطفى والآل

قد ختمت دائرة الكمال

الفرق بين الكلام والكتاب

ص: 83

وأول المراتب العقلية
هي الحقيقة المحمدية
فما وعاه قلبه ممّا وعى
يكون قرآنا وفرقانا معا
وغيره ليس على هذا النمط
بل كلّ ما أوتى فرقان فقط
ولا اختصاصه به كما علم
يقول : أوتيت جوامع الكلم

وقد ختمت هذه المقالة
باسم النبي خاتم الرساله
فيا من اصطفاه من بريته
وخصه بعلمه وحكمته
صلّ على محمد وعترته
ورآته في سرّه وسيرته

تمت على يد ناظمها الجاني محمد حسين النجفي الاصفهاني في 29 ربيع الأول سنة 1351.

استدراك

في ص 46 س 10 جاء الشطر الأول على طبق النسخة المنسوخة للطبع هكذا : «وليس شيئاً منهما سلبياً» بنصب شيئاً. وبعد ذلك وجدناه
في نسخة خطية أخرى هكذا : «وليس شيء منهما سلبياً» برفع شيء وهو أصح ، وإن كان نصبه له وجه بعيد.

وبهذه المناسبة نسجل أسفنا أننا لم نحصل حين التصحيح على النسخة الأصلية بخط الناظم رحمه الله. (المصحح)

الخاتمة - استدراك

- 3 ترجمة المؤلف
- 9 مقدمة المؤلف
- 10 تعريف الوجود
- 11 اصالة الوجود - اشتراك الوجود
- 12 زيادة الوجود على الماهية - الواجب لا ماهية له - حقيقة الوجود تشكيكية واحدة
- 13 إثبات الوجود الذهني
- 15 المعقول الأول والثاني عند الحكيم والميزاني - تقسيم الوجود والعدم إلى المطلق والمقيد
- 16 الأحكام السلبية للوجود - تكثر الوجود بالتشكيك وبالماهية
- 17 المعدوم ليس بشيء
- 18 عدم التمايز في الأعدام - امتناع إعادة المعدوم
- 19 دفع شبهة المعدوم المطلق
- 20 مناط الصدق في القضايا
- 21 أقسام الجعل وما هو مجعول بذات
- 22 تقسيم الوجود إلى المحمولي وغيره
- 23 مواد القضايا وجهاتها - الجهات اعتبارية

- 24 أقسام الجهات - مباحث خاصة بالامكان.
- 27 نفي الأولوية الذاتية والغيرية - الامكان الاستعدادى.
- 28 (الحدوث والقدم).
- 29 مرجح حدوث العالم فيما لا يزال.
- 30 أقسام السبق واللحق - ملاك السبق بأقسامه.
- 31 القوة والفعل وأقسامها.
- 32 سبق القوة على الفعل وعدمه.
- 33 (الماهية ولو احقها).
- 34 اعتبارات الماهية.
- 35 بعض أحكام أجزاء الماهية.
- 36 إن حقيقة النوع فصله الأخير - كيفية التركيب فى الأجزاء الحدية - خواص الأجزاء.
- 37 لزوم الحاجة بين أجزاء المركب - التشخص.
- 38 أنحاء التشخص - الوحدة والكثرة.
- 39 قسيم الوحدة.
- 40 الاتحاد والهوية.
- 41 تقسيم الحمل.
- 42 تقسيم آخر للحمل - بعض أحكام الوحدة.

43	تتميم.....
43	التقابل وأقسامه : تقابل السلب والايجاب.....
44	تقابل العدم والملكة.....
45	تقابل التضاييف - تقابل التضاد.....
46	تتميم.....
	(مباحث العلة والمعلول)
47	أقسام العلة الفاعلية.....
48	نحو فاعليته تعالى مجده.....
49	تمثيل لفاعلية النفس.....
50	البحث عن الغاية - دفع الشكوك عن الغاية.....
52	العلة الصورية - العلة المادية.....
54	الأحكام المشتركة بين العلل الأربع - بعض الأحكام المتعلقة بالعلة الجسمانية.....
55	الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول.....
	(مباحث الجواهر والاعراض)
57	تعريف الجوهر وأقسامه.....
58	تعريف العرض - الكم.....
59	الكيف.....
60	الكيفيات النفسانية.....
63	الكيفيات المحسوسة.....

- 66الكميات الاستعدادية - الكميات المختصه بالكميات
- 67الملك والجدة - الوضع
- 68الأمين
- 69فى مقولتى الفعل والانفعال - الاضافة
- 71إثبات واجب الوجود - توحيدة تعالى من حيث وجوب الوجود
- 72توحيدة تعالى من حيث الصانعية
- 73بساطته تعالى - تقسيم صفاته
- 74إثبات الصفات الثبوتية - عينية الصفات الحقيقية
- 75علمه تعالى بذاته
- 76علمه تعالى بما سواه - علمه تعالى الفعلى بعد اليجاد
- 77مراتب علمه تعالى مجده - قدرته
- 78إرادته تعالى شأنه
- 80إنه تعالى غاية الغايات
- 81حياته - بصره وسمعه تعالى شأنه
- 82كلامه تعالى شأنه
- 83الفرق بين الكلام والكتاب
- 84الخاتمة - استدراك
- 85فهرس

بسمه تعالی

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ

با اموال و جان های خود، در راه خدا جهاد نمایید، این برای شما بهتر است اگر بدانید.

(توبه : 41)

چند سالی است که مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه موفق به تولید نرم افزارهای تلفن همراه، کتابخانه های دیجیتالی و عرضه آن به صورت رایگان شده است. این مرکز کاملاً مردمی بوده و با هدایا و نذورات و موقوفات و تخصیص سهم مبارك امام علیه السلام پشتیبانی می شود.

برای خدمت رسانی بیشتر شما هم می توانید در هر کجا که هستید به جمع افراد خیراندیش مرکز بپیوندید.

آیا می دانید هر پولی لایق خرج شدن در راه اهلبیت علیهم السلام نیست؟

و هر شخصی این توفیق را نخواهد داشت؟

به شما تبریک میگوئیم.

شماره کارت :

6104-3388-0008-7732

شماره حساب بانک ملت :

9586839652

شماره حساب شبا :

IR390120020000009586839652

به نام : (موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه)

مبالغ هدیه خود را واریز نمایید.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک 129/34 - طبقه اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: 03134490125

دفتر تهران: 021 - 88318722

بازرگانی و فروش: 09132000109

امور کاربران: 09132000109

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

